

السلمية التكميمية في اللغة العربية

إبراهيم أمغار

شعبة اللغة العربية، كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المملكة المغربية

brahim.amrhar@yahoo.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام: 2020 / 7 / 9
تاريخ قبول النشر: 2020 / 8 / 16
تاريخ النشر: 2020 / 11 / 2

المستخلص

السلمية التكميمية ظاهرة لسانية دلالية، لم تحظ بالعناية اللازمة في الدراسات اللغوية العربية، وتندرج ضمن الاهتمام بـ "مسألة المراتب أو المدارج"، باعتبارها ظاهرة لغوية طبيعية، انشغل بها العديد من الباحثين اللغويين الغربيين، منذ ظهور مقولة "الكم" في الدراسات التداولية المعاصرة. ومقصودنا في هذه الدراسة هو الوقوف على هذه الظاهرة من حيث مفهومها وعلاقتها بالكم، وتحديد خصائصها المميزة، مع التمثيل بنماذج تبين أهمية إدماج هذه المفاهيم في التحليل اللساني، ودورها في الكشف عن مضمرات الخطاب.

الكلمات الدالة: السلمية، التكميم، الكم، التداولية، الدلالة، الاستدلال، تحليل الخطاب

Quantitative Scalarity in Arabic Language

Brahim Amrhar

*Department of Arabic Language, Faculty of Arabic Language, Cadi Ayyad
University, Marrakesh, Morocco*

Abstract

Quantitative Scalarity is a semantic phenomenon that has not received sufficient attention in Arabic linguistic studies. It falls within the scope of the problematic area of echelons or grades as a natural linguistic phenomenon. Since the emergence of the maxim of "Quantity" in contemporary pragmatic studies, there is an increasing interest in such studies by linguists. The purpose of this article is twofold: firstly, the underlying concept of this phenomenon with respect to the concept of "Quantum" is investigated; secondly, its distinctive characteristics will be specified by giving examples that reveal the importance of those concepts in the linguistic analysis, and its role in the implications of discourse.

Keywords: Scalarity, Quantification, Quantum, Pragmatics, Semantics, Inference, Discourse analysis

(1) توطئة

1. (1) إشكالية الدراسة: استوطن مفهوم "السلمية" Scalarity حقل اللسانيات ابتداء من سنة 1975 ضمن أعمال اللغوي والمنطقي البريطاني بول غرايس Paul Grice، ولاسيما في دراسته الموسومة بـ "المنطق والتخاطب" Logic and Conversation التي وضع فيها أسس تداولية صورية قائمة على مفاهيم مثل مبدأ التعاون cooperative principle ومقولات التخاطب والاستلزامات implicatures. وقد أشار في هذه الدراسة إلى أن الاستلزامات تعين ما هو مفهوم أو مقترح ضمنيا من السياق، مستقلا عن المعنى الحرفي المباشر. ورغم أن غرايس لم يستعمل صراحة مصطلح "السلمية"، فإن تلامذته من الغرايسيين الجدد neo-Gricean (مثل: هورن Horn، وغازدار Gazdar، وليفنسون Levinson)⁽¹⁾ أشاروا إلى أن الاستلزام يكون سلميا إذا اشتق أساسا بواسطة مقولة الكم Quantité⁽²⁾.

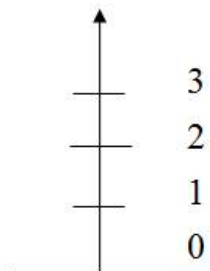
ولكننا لا نجد في الدراسات اللغوية العربية اهتماما بالظواهر السلمية في اللغات الطبيعية، رغم شيوع مصطلح "السلم الحجاجي" في الدراسات الدلالية التداولية، منذ أن اقتحم المجال التداولي العربي، بفضل التنظيرات والتحليلات التي أنجزها اللساني المغربي أبو بكر العزاوي أواسط ثمانينيات القرن الماضي، كما أحاط به كثير من الباحثين، ولاسيما من دول المغرب، ثم انتشر بفضل الاهتمام بنظرية الحجاج في اللغة لأزوالد ديكرود Oswald Ducrot، إلى درجة تبيح لنا الزعم بأن ثمة إفراطا في استعمال هذه الآلية باستخراج السلم الحجاجي في كل قول ومن كل عنصر لغوي من دون تمييز، بينما لم يدرس ديكرود، مؤسس النظرية، طيلة مسيرته إلا بضعة روابط وعوامل حجاجية لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة! ونظن من جهتنا أن من أسباب ذلك الخلط بين السلم الحجاجي وأنواع أخرى من السلال الدلالية المتوفرة في اللغات الطبيعية؛ ما يعتقده البعض سلما حجاجيا ليس إلا مظهرا لسلمية من نوع آخر، أما السلال الدلالية التي تتوافر عليها اللغات الطبيعية فكثيرة؛ قد تكون حجاجية أو إخبارية أو تكميرية أو تقويمية أو غيرها مما تبيح الألسنة الطبيعية تداوله واستعماله.

ومقصودنا في هذه الدراسة هو الوقوف على السلمية التكميرية من حيث؛ مفهومها وعلاقتها بالكم، ومن حيث هي ظاهرة دلالية لها خصائصها المميزة، مع التمثيل بنماذج تبين أهمية إدماج هذه المفاهيم في التحليل اللساني، وأثرها في الكشف عن مضمرات الخطاب الطبيعي.

1. (2) منهج الدراسة: المنطلق في الدراسة هو المقاربة التداولية، وذلك بعدّ اللغة ضربا من السلوك المحكوم بقواعد، وأن الفعل اللغوي نتاج عن تحقق للجمل ضمن بعض الشروط التي تقرضها عناصر غير لسانية في المقام الأول؛ إضافة إلى عدّ ظروف التلفظ وإدماج المعطيات التداولية في صميم الوصف الدلالي، وهذه الخاصية الوظيفية ليست منضافة أو تابعة، ولا هي خارجية عن بنية الفعل اللغوي، بل هي من جملة مكوناته؛ لأن ما يحدد وظيفة القول هو غاية الخطاب الذي يرتبط به؛ ولأن مستعملي الألسنة الطبيعية يهتمون بمدى ملاءمة القول لسياقاته التخاطبية ومقامات وروده، أكثر مما يهتمون بعلاقة التطابق بين مضمونه وما يحيل عليه؛ بالاحتكام إلى "القصدية" في تحديد المعنى؛ لأن معنى قول ما، لا يمكن وصفه من دون الإحالة على بعض قصود المقول. ومن ثم، نعيد بناء المعنى الذي تحدده ظاهرة "السلمية" في مظهرها التكميمي، انطلاقا من توجيهات تلفظية يحملها اللفظ أو القول، وتتحدد مهمتها في تقديم إرشادات ومعلومات تخص الطريقة التي تتبين فيها دلالة الخطاب، وكذا نمط الموجهات اللغوية المستعملة وأدوارها البلاغية في عملية التواصل، مع استحضار قواعد التخاطب في التحليل.

(2) مفهوم السلمية

"السلم" هو: مرقاة دلالية مرتبة كلياً من عناصر يحتل إحداها الدرجة الدنيا ويستلزم تراتبية نحو درجة لها قيمة أعلى، وتحتل بقية العناصر المراتب الوسيطة بين القيمتين، بحسب تأثيرها في اتجاه السلم. والقانون الذي يسمح ببناء السلم يعتمد أساساً على علاقة الترتيب المتولدة من تمايز العناصر المرتبة مع وجود علاقات دلالية واستدلالية تربط بينها. وكل سلم دلالي يسمح بقياس تدرجي، هو مجموع مرتب كلياً من عناصر، أحدها هو الأقل قيمة، ويمكن تمثيله بالآتي:



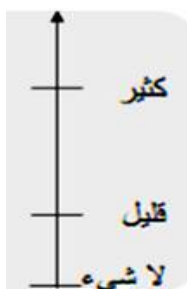
فالمحاور الأفقية للسلم تمثل مواقع ملاحظة، بينما يؤشر المحور العمودي على وجود استمرارية واتصال بين عناصر السلم، وتوجد مواقع وسيطة بين أي موقعين كيفما كانا، ووظيفة السهم هي توجيه السلم نحو الأعلى. ولكن هذه الخطاطة تمثل "السلمية" في أقصى حالات التجريد.

ورغم أن السهم يظل ملازماً لوجهته نحو الأعلى، إلا أن لكل سلم بالضرورة مدى معيناً يتحدد حسب الموقع إزاء العناصر كلها أو إزاء بعضها على الأقل. والمقصود بالمدى، بحسب لانغاكرك Langacker، «المجال الذي تنطبق عليه العبارة وما يتصل به من مجالات، وليس من الضروري أن يكون محدداً على وجه الدقة»⁽³⁾، إذ يتدرج المدى ضيقاً واتساعاً بالتدرج في الاندراج أو الاحتواء بين الأعضاء المختلفة وفروعها أو الأجزاء الحاوية لها.

وبالإمكان الاستعاضة عن القيم الحسابية المقترحة في السلم أعلاه بواسطة المتغيرين أ و ب، بحسب الصيغة الآتية⁽⁴⁾:

$$((b < a) \Leftrightarrow ((b \leq a) \wedge \sim (a \leq b)))$$

فالعلاقة التي تحددها هذه الصيغة تمثل التسلسل السلمي، لكنها ليست علاقة ترتيب بالمفهوم الرياضي، وذلك لأنها ليست انعكاسية. وفي كثير من الحالات تتحدد السلمية، لا بواسطة قيم حسابية أو بالقياس إلى معيار كمي فارغ، كما في السلم التالي:



وإنما تتحدد أحيانا كثيرة بالعدول عن المألوف تركيبيا أو دلاليا أو لاعتبارات تداولية أو لمقاصد استدلالية. ولهذا يمكن التمييز، ابتداء، بين نمطين من السلمية:

- **سلمية معجمية:** وهو حال الألفاظ التي تدل على مقتضى معجمي ولا يفارقها في جميع استعمالاتها، أي ما يكن السياق الذي تستخدم فيه؛ مثل بعض حروف المعاني (حتى، لكن...) أو الأسماء المشتملة على حكم تقويمي أو دالة على التفضيل أو المقارنة...

- **سلمية سياقية:** إذ يترجح المعنى السلمي للفظ أو القول باعتبارات سياقية، كتضافر علامات لغوية ترفع من درجة القول (مثل اجتماع عدة مؤكدات)، أو لشحن المتكلم لخطابه بقوة عاطفية ما لها وقع شعوري وجداني على المخاطب، وغير ذلك.

وما يميز اللفظ السلمي أو القول السلمي هو ارتفاعه عن درجة الحياد الدلالي، وهي -بالتعبير المعاصر- الدرجة الصفر للنحو، حيث يكون اللفظ أو القول غفلا ساذجا قريب المأخذ عاريا من كل دلالة على القوة والشدة، ويستعمل أوضاع اللغة كما أراد لها واضع اللغة في الأصل، ولا يتحول اللفظ أو القول من درجة "الحياد الدلالي" إلا بتدخل عنصر دلالي يرفعه درجة أو أكثر في السلم الموجه لهما.

فـ "السلمية" إذن تقيّد وجود ترتيب متدرج من الأدنى نحو الأعلى أو من الأضعف إلى الأقوى. وعلى سبيل الإيجاز، فإن "السلمية" تتبنى على مكونين:

- **الأول** يحدد مجموع البدائل الممكنة للجملة المعطاة، ويتأسس جزئيا على المعجم والنحو.

- **والآخر** يتعلق بالاستدلالات الناشئة عن فعل الانتقاء الذي قام به المتكلم ودواعيه.

وعلى هذا، نعتقد، أن دراسة الترتيب السلمي قد تؤدي إلى فهم أدق للحدود بين الدلالة والتداولية.

(3) مفهوم الكم

"التكميم" صيغة تفعيل من الكم؛ و"الكم" في العربية لفظ مولّد، يدل على مقدار الشيء⁽⁵⁾، وأصله من (كم)، وهو اسم ناقص مبهم مبني على السكون، يفيد التكميل ويغني عن الكلام الكثير المتناهي في البعد والطول، وله موضعان: الاستفهام والخبر، وعند جعله اسما تاما يشدّد آخره ويصرف، فيقال: أكثر من الكم، وهو الكمية⁽⁶⁾.

والكمية أيضا لفظ مولّد، وهي مصدر صناعي بإلحاق ياء النسبة وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية وتكون لما يجاب به عن السؤال بكم⁽⁷⁾، أو قل إنها «المعنى الذي يُجاب به إذا سُئل بكم الاستفهامية عن واحدٍ واحدٍ أو أكثر من المعدودات»⁽⁸⁾.

أما في الاصطلاح المنطقي، فإن الكمّ: عَرَض يقبل القسمة لذاته بلا واسطة أمر آخر، أي إنه عبارة عن المعنى الذي يقبل التجزؤ، والمساواة، والتفاوت لذاته⁽⁹⁾. وينقسم إلى قسمين⁽¹⁰⁾:

1- كمّ منفصل: هو الذي لا تشترك أجزاؤه في حد واحد، كالعدد الذي يتألف من آحاد، أو القول الذي يتألف من حروف.

2- كمّ متصل: وهو كل مقدار يوجد لأجزائه حدّ مشترك يتلاقى عنده طرفاه، وقد يكون منقضيا غير مستقر، كالزمان، وإما أن يكون باقيا مستقرا، وإما أن يقبل القسمة في امتداد، كالجسم.

وقد حظي مفهوم الكم بعناية الكثير من الفلاسفة والمناطق المعاصرين، انطلاقا من اهتمامهم بمجالات مختلفة كالمنطق والرياضيات والهندسة وفيزياء الكم ومناهج البحث العلمي وغيرها⁽¹¹⁾. ويأتي على رأس هؤلاء الفيلسوف الألماني هيغل Hegel في إطار بحثه عن حل للمتناقضة الثانية عند كانط Kant، وهي إمكان أن تكون المادة مؤلفة من أجزاء بسيطة ويمكن قسمتها إلى ما لا نهاية في آن معا، وكذلك بسبب

اهتمامه بإفاضة اللامتناهي الحسابي والرياضي⁽¹²⁾؛ فالكمّ عند هيجل ليس كثرة مجردة ولا وحدة مجردة، وإنما كثرة في وحدة؛ فالخط المستقيم مقياس من ناحية الكمّ عندما نقول: إن طوله اثنتا عشرة بوصة؛ فهو من ناحية خط واحد ولكنه يتكون من ناحية أخرى من بوصات كثيرة. وكومة القمح عبارة عن كومة واحدة، ولكنها تتألف من حبات كثيرة، وليست فكرة الواحد وحدها ولا فكرة الكثير وحدها هي التي تكون فكرة الكم بل لا بد لتكوين معنى الكمّ من توحيد الكثرة والواحد؛ فالكمّ عبارة عن مجموعة من الوحدات؛ وحدات كثيرة في مجموعة واحدة. ولا يكون الكمّ كما إلا إذا تألف من أجزاء بينها عنصر مشترك هو "الهوية"⁽¹³⁾.

نستخلص مما سبق أن الكمّ يتسم بالخصائص الآتية:

- 1- قبول القسمة إلى أجزاء.
 - 2- إمكان تقدير عدد الأجزاء بالعد أو بالقياس وغيرهما.
 - 3- القدرة على الحكم على أجزاء الحكم بالمساواة أو اللامساواة بالزيادة أو النقصان.
 - 4- اشتراك عناصر الكمّ في قواسم مشتركة تحفظ للكمّ المقصود هويته الخاصة المميزة له عن غيره.
- والملاحظ أن اللغويين والمناطق لا يفصلون بين مصطلحي "الكمّ" و"الكمية" إلا من حيث إن الأول اسم، والآخر مصدر صناعي. أما من حيث الدلالة المفهومية، فيستعملان في الغالب بالمعنى نفسه من دون تمييز. وأن مفهوم "الكمّ" صار من المفاهيم الرحالة والمشاركة بين عدة مجالات معرفية ينتقل بينها محتفظا ببعض خصائصه الراسخة في اللغة والمنطق، وتتضاف إليه خصائص أخرى مناسبة للمجال المرتحل إليه. ونحسب أن مثل هذا وقع حين دخل مفهوم "الكمّ" مجال الدراسات الدلالية والتداولية، وهذا ملحوظ في عملين من أهم الأعمال المؤسسة للتداولية، تتجلى فيهما بوضوح علاقة الكمّ بالترتيب السلمي:

3. 1) الكمّ عند شايم بيرلمان وأولبريخت تيتيكا

تعد "المواضع" في البلاغة والمنطق والحجاج مخازن للحجج أو مستودعات حجج، يستعين بها المتكلم لإقناع المخاطب، وتقوم «بدور كبير في الحجاج والدفع إلى الفعل وخلخلة العقبات التصورية التي تكون أحيانا راسخة لدى المحاججين، والتي لا تتسجم مع البناء الحجاجي المقدم»⁽¹⁴⁾. ويهمننا من هذه المواضع ما أطلق عليه شايم بيرلمان وأولبريخت تيتيكا، متأثرين بأرسطو، مصطلح "مواضع الكمّ"؛ وهي المواضع التي تثبت أن شيئا أفضل من شيء آخر لأسباب كمية، كقولنا: الأكثر أفضل من الأقل، أو الكل أفضل من الجزء⁽¹⁵⁾. ووفق هذا التصور، فإن مواضع الكمّ تتدخل باعتبارها معاني مترتبة ترتيبا سلميا من حيث الكمّ، سواء بمعيّار التفضيل أو بمقياس الكثرة، ووظيفتها الحجاجية تؤثر في القيمة الإقناعية للقول. ومن أمثلة مواضع الكمّ⁽¹⁶⁾:

- الكمية الكبرى داخل مجموع منسجم؛ فامتلاك عشرة هكتارات من الأراضي العقارية مثلا، في محيط اعتقادي يقدر الملكية العقارية، خير من امتلاك هكتار واحد.
- التعاقب غير المتبادل؛ فالحياة أسمى من الصحة؛ لأنه إذا كان من الصحيح أن الصحة تحافظ على الحياة، فمن الممكن المحافظة على الحياة من دون صحة.

3. 2) الكمّ عند بول غرايس:

لا يخفى أن غرايس قدم مقولة "الكمّ" على سواها حين استعرض قواعد التخاطب المكتملة لمبدأ التعاون، وقد يفسر ذلك باعتبارها الأولى بالنقد والأكبر أهمية من بين مقولات التخاطب، وربما يرجع ذلك أيضا إلى تأثيره بكانط في مقولاته، ومنها مقولة الكمّ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا. ومن تجليات ذلك أيضا استناد

تلامذة غرايس، مثل هورن ولفنسون، إلى آرائه عند حديثهم عن "السلم الكمّي" و"الاستلزام الكمّي". وتتبنى مقولة الكمّ على قاعدتين هما⁽¹⁷⁾:

أ) لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

ب) لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

وهكذا، فإن "الكمّ" وفق المفهوم الموظف هنا لا يكون سلمياً إلا إذا خضع لاعتبار الأقل والأكثر أو التقليل والتكثير؛ فتجاوز القدر المطلوب من المتكلم وما يستلزمه ذلك من تأويلات من المخاطب لإعادة الانسجام للخطاب، عملية ذات طابع سلمي، تقتضي من المخاطب التمييز بين القول المتلفظ به بحسب متعارف الأوساط أو وفق الدرجة الصفر من الدلالة، والقول نفسه مقروناً بالزيادات الأسلوبية والدلالية والتعبيرية، وتأويله تبعاً لسياق الخطاب واحتراماً لمبدأ التعاون. أو بعبارة أخرى، فإن المخاطب يسلك مساراً تأويلياً يقارن فيه بين القول المتلفظ به تبعاً للسياق، وما يفترض أنه القصد التكملي الصحيح الذي يلزم عنه. ومن المؤكد أن العلاقة الناشئة عن هذه المقارنة علاقة استلزام كمّي تمكن من ترتيب القولين (المفوظ والمقصود) على سلم كمّي يتفاوتان فيه من حيث القيمة الكمّية. ولا يمكن للاستلزام الكمّي أن يقوم على مبدأ المساواة بين القولين، تنزيهاً للخطاب عن اللغو واحتراماً لمبدأي التعاون والتأدب Politeness في الكلام.

نخلص مما سبق كله إلى اعتبار "الكمّ" مفهوماً أساسياً صار له أثر واعتباره في الدراسات اللغوية الحديثة، ولم يعد مقصوراً على المنطق، ويؤكد هذا التناول الموجز لمساره الاصطلاحي مدى قيمته الوظيفية في دراسة الترتيب السلمي للغة من منظور تداولي عام أو حاجاتي خاص.

4) مفهوم التكميم

أما مصطلح "التكميم"، فنستعمله مقابل المصطلح الأجنبي Quantification. وقد صغناه على وزن "تفعيل" الدالة في هذا السياق على التعدية. ولم يرد هذا اللفظ مشتقاً من الكمّ، في المصادر العربية القديمة، فيما نعلم، كما نستعمله في هذه الدراسة، وإنما ارتبط بمجال النبات؛ يقول نشوان بن سعيد الحميري اليماني (573هـ): «كَمَمَتِ النخلة: إذا أخرجت أكامها»⁽¹⁸⁾، وذكره ابن سيده المرسى (458هـ) في سياق الحديث عن نبات يسمى "الجرار" فقال: «ضرب من النبات يشبه نوره نور الدقلى وإذا كان نور الشجرة أبيض فنورت قيل أزدبت. ابن السكيت. مثل ذلك كله من التكميم والتفقيح والتتوير والإزهاء»⁽¹⁹⁾.

والحقيقة أن للمصطلح الأجنبي مقابلاً آخر بالعربية هو "التسوير". وفي تقديرنا أن ترجمته بـ "التسوير" صحيحة إذا كان المقصود دراسة الأقوال المتضمنة لأسوار، أي لألفاظ دالة على كمّية أفراد الموضوع. ولهذا المصطلح استعمالاته المنطقية واللغوية، لكن ما يثير الانتباه أن ما ينطبق عليه المصطلح في الدراسات اللغوية الغربية من أحوال وظواهر لغوية لا يصدق على كل الظواهر الدالة على التكميم، إذ لا يمكن إدراجها كلها ضمن فئة الأسوار، وإن كانت قريبة منها بشكل من الأشكال (وهو حال الأقوال التقضيلية المتضمنة لدلالة كمّية مثلاً). ولهذا كان اقتراحنا استعمال مصطلح "التكميم" بديلاً عن "التسوير"، وأنه أكثر عمومية منه وشمولية؛ فالأسوار ألفاظ مكمّمة ضمن فئة "المكمّمات"، ولكن لا يصح العكس⁽²⁰⁾.

وعلاوة على ذلك، يكتسب استعمالنا لمصطلح "التكميم" شرعيته من جهات أخرى، منها استعماله من الكثيرين مقابل المصطلح الغربي، لا سيما في الموسوعات والدراسات العلمية، ودرج استعماله في كتب الرياضيات والفيزياء والكيمياء، ونُقل إلى العلوم الإنسانية، وغالباً ما يرتبط بالقياس الكمّي، ويستخدم للدلالة على الجهود التي تبذل لتحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كمّية قابلة للقياس⁽²¹⁾. وقد استعمل البعض مرادفاً للمصطلحين المنطقيين (السور والتسوير)⁽²²⁾، ولا نعدم بين اللغويين العرب المعاصرين من استعمل

المصطلح بدلالة قريبة من مقصودنا هنا، وهو ما فعلته نور الهدى باديس مثلاً في سياق حديثها عن الإيجاز والإطناب⁽²³⁾، وتكرر ذلك عند محمد الأوراعي حين عدّ "التكميم" وظيفة من وظائف علاقة اللزوم⁽²⁴⁾.

"والتكميم" من كمّ الشيء أي جعل له كمية. وفي اصطلاحنا، هو إسناد الكمية إلى ظاهرة قابلة للقياس أو الحساب، أو أنه التصريح بهذه الكمية (مثل: ثلاثة كتب، ماء كثير). والتكميم الذي خصص غالباً لمجال التراكيب الإسمية يمنحنا في سياق التحديد إشارات للتوسع، من حيث إنه يشير إلى كمية أشياء العالم التي أسندت إليها بالفعل أسماء. «إننا نتحدث عادة عن المحددات أو المكمّات لتسمية الكلمات التي تمنح هذا النوع من الإشارات»⁽²⁵⁾. ولا يدخل التكميم في شيء من اللغة إلا وجعله داخلاً في مفهومنا للسلمية، حتى إن بعض اللغويين يرى أنه من المسوّغ في مجال اللغات الطبيعية اعتبار ظاهرتي التكميم والسلمية العامل نفسه⁽²⁶⁾.

ومن هذا يتبين أن "السلميات التكميمية" وصف لأقوال متضمنة لألفاظ دالة على معان تقبل القياس الكمي، حقيقة أو تقديرًا، ويمكن المفاضلة بينها وبين بدائل أخرى ممكنة أو محتملة، وترتيبها على سلم دلالي كمي.

ويقارن مايكل إسرائيل بين السلميات التكميمية والسلميات الإخبارية؛ فالأولى يمكن أن تتبوأ فيها محمولات سلمية مرتبة إما رقيقة أو دون ذلك؛ والقيمة التكميمية لمحمول سلمي ستكون رقيقة إذا احتل هذا المحمول أعلى مرتبة يمكن أن يحلها قول سياقي بديل. وتؤثر القيمة الإخبارية على الثراء النسبي للمعلومة: فإذا كان القول يستلزم ضرورة قولاً بديلاً فستكبر قيمته الإخبارية؛ وبخلاف ذلك، فإذا كان السياق هو الذي يستلزم القول المثبت، فستضعف هذه القيمة⁽²⁷⁾.

وقد أوضح إسرائيل هذا الفرق، ضمن أشياء أخرى، مستعينا بالعبارة الإنجليزية "a wink" (= طرفة عين):

(1) Clarissa (*did / didn't) sleep a wink that night.

إن لكلمة "a wink" التي تشير إلى كمية ضئيلة قيمة تكميمية ضعيفة، لكنها تملك قيمة إخبارية عالية في القول (1) الذي يستلزم أن مدة نوم كلاريسا لا تتوافق مع المدة العادية⁽²⁸⁾. فـ "طرفة عين" هي العنصر الدال على كمية ضئيلة، وهذا مشروط باستعمالها في سياق الإيجاب، إلا أن ذلك نادر وغير مستساغ في العربية، مثل:

(2) ؟ نامت كلاريسا طرفة عين.

أما عند استعمالها في سياق سلبي، وهو الغالب عليها، كما في قولنا:

(3) لم تنم كلاريسا طرفة عين؛

فيدل النفي على غياب الحد الأدنى من الكمية، ومن ثم انعدام الكم بإطلاق. ولهذا يعتبر هورن مثل هذه المكمّات أدوات لغوية لا يمكن تحديد دلالتها خارج علاقة التقاطب Polarity القائمة بين قطبين متضادين (سياق الإيجاب وسياق السلب)⁽²⁹⁾.

وقد لاحظ كثير من اللغويين (مثل فوكونيي Fauconnier، وبوركين Borkin، وشميرلينج Schmerling) أن العديد من هذه التعبيرات الدالة على كميات ضئيلة تتحول في كثير من الأحيان إلى تعابير نمطية أو مسكوكة أو ما يمكن أن يطلق عليه كنايات كمية⁽³⁰⁾؛ ونجد من قبيل ذلك في اللغة العربية:

- لم يتزحزح قيد أنملة.

- لا أملك في جيبِي فلساً.

- لم يحرك ساكنا.

- لم يتقدم خطوة.

- لم ينبس بكلمة (أو: ببنت شفة).

وتشمل هذه الكميات كذلك أدوات لغوية مثل: قد، وربما، وبعض حروف العطف وحروف الجر المفيدة للتقليل أو التأكيد، والأسوار (مثل: كل وبعض) وبعض الظروف اللغوية (مثل: تقريبا، وحوالي...)، وسواها. وسندرس فيما يأتي بعض الظواهر اللغوية التي تتجلى فيها السامية التكميمية في أبرز تجلياتها.

5 نماذج من الساميات التكميمية في اللغة العربية

5.1 الساميات التكميمية العددية

مادة العدد (العين والدال) أصل صحيح واحد لا يخلو من العدّ الذي هو الإحصاء، ومن الإعداد الذي هو تهيئة الشيء⁽³¹⁾. و"العدّ" هو إحصاء الشيء، و"العدد" هو مقدار ما يُعدّ ومبلغه⁽³²⁾، وعرقه الزبيدي تعريفًا قريبًا من تعاريف المناطق ونسبه إلى بعضهم فقال: «العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات»⁽³³⁾. وعلى هذا فإن الواحد ليس عدداً، لأنه ليس متعدداً ولا متألفاً من أجزاء، إلا إذا فُسِّرَ العدد بما يقع به مراتب العدد فيدخل فيه الواحد أيضاً؛ حيث يزيد العدد بزيادة كسوره المجتمعة عليه⁽³⁴⁾. ويرى ابن البناء المراكشي (721هـ) أن كل عدد هو عدد واحد، وليس كل واحد عدداً؛ فالواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم، لكنه يجب النظر فيه من حيث معروضه، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعة معروضه أن يتكرر مثل الإنسان الواحد، ومنه ما طبيعته ذلك مثل الماء الواحد فإنه يصير مياها كثيرة⁽³⁵⁾. وهذا التعريف مصطبغ بالصيغة الفلسفية الفيثاغورية لأنه يناقش مسألة "الواحد" ودخوله في مفهوم العدد، أما عند النحاة فـ "الواحد" من ألفاظ العدد، لأن المقصود بالعدد عندهم كل لفظ دال على المعدود، كما يطلق الجمع على كل لفظ دال على الجماعة⁽³⁶⁾. ومعنى هذا أن العدد فكرة يدل عليها باسم العدد، وأن لفظ عدد يطلق ويراد منه اسم العدد تجاوزاً⁽³⁷⁾.

ولا بد في النظر إلى مسألة العدد في الاستعمال اللغوي من الأخذ بأحد الاعتبارين: الكثرة، أي إمكانية تقسيمه إلى أجزاء من حيث هو كمّ منفصل؛ أو الترتيب، أي إن طبيعة العدد تقتضي التزايد أو التناقص في الكمّ من الأقل إلى الأكثر أو من الأكثر إلى الأقل.

ولهذا فإن نظام العدّ يستلزم التعبير عن الكمية وفق تحديد عددي على سلم عناصره الأعداد الطبيعية (واحد، اثنان، ثلاثة...)، وتنقسمه مداخل ثلاثة تنطبق على كل ما يقبل القسمة إلى أفراد متعددين وهي: العد والإحصاء والحساب؛ وما فيها من اتفاق يجعل من دلالتها، كما أثبتته المعاجم، دائرة مغلقة، المنطلق فيها هو المنتهى: فالعدّ إحصاء والإحصاء عدّ والحساب عدّ وإحصاء⁽³⁸⁾.

والترتيب يقتضي تقسيماً؛ تقسيم الكل إلى عناصره أو أجزائه ثم تتحدد رتبة الواحد منها باعتبار سلم الكل في تعاقبه. ويوافق التعاقب في سلم الأعداد الطبيعية سلم الترتيب في القيمة انطلاقاً من درجة الصفر إلى ما لا نهاية له، ويكون التعاقب إما في الزمان وإما في الحدوث، ولذلك كان صوغ هذه العناصر باعتماد بنية اسم الفاعل باطراد كما في (ثان/ ثالث... عاشر/ ثاني عشر... تاسع عشر... تاسع وتسعون. إلخ)، أو باعتماد (أفعل) كما في (أول)، أو بالحفاظ على صيغة العدد كما في (مائة) و(ألف) و(مليون)⁽³⁹⁾.

وكل ما يقبل العدّ والحساب والإحصاء يخضع لمنطق الترتيب السلمي الكمي، بغض النظر عن نوع العدد المستعمل في الخطاب؛ أكان عدداً أصلياً أو ترتيبياً أو من ألفاظ العقود أو سواها من طرق العدّ المعروفة في اللغة العربية. والأصل في الأعداد أن تكون دلالاتها كمية صريحة مباشرة لا تحتاج إلى توسط

ولا تأويل ولا تلزم عنها سوى دلالة أحادية قطعية لا لبس فيها ولا تتأثر بالمحيط السياقي المقامي للقول المتضمن لها، أو أن تنتج عنها استلزامات دلالية اصطلاحية تقل فيها حاجة المخاطب إلى التأويل والاستدلال لاكتشاف المعنى المستلزم عنها، فينتقل العقل من الدلالة الأصلية إلى الدلالة الناتجة عنها بصورة ضرورية إلى درجة أن فساد الدلالة الاستلزامية يؤدي إلى فساد دلالة القول المباشرة.

ونادرا ما نجد اهتماما بالجوانب الدلالية للأقوال العددية، ويحتمل أن تكون العلة وراء ذلك أن هذا النوع من الجمل يبدو لنا بمجرد معرفتنا للعد لا يمثل أية صعوبة خاصة، لأن معناها يكون بديهيا، ولكن أوضحت اللسانيات التداولية في العقود الأخيرة أن المشكلة تكمن في تأويل تلك الجمل في المقامات التخاطبية والمواقف الخطابية التي تستعمل فيها، والالتباسات التي تثيرها أحيانا، ولنعبر على سبيل المثال القول الآتي:

(4) أبلغ من العمر ثماني عشرة سنة.

إذ يمكن تأويله بحسب المواقف التي تتطلب أن يكون السن فوق الثامنة عشرة، لامتلاك رخصة سيطرة مثلاً؛ فيصير معنى العدد مساوياً لمعنى "الأهلية القانونية" أو للقول "أنا مؤهل قانونياً". والتأويل الآخر المحتمل هو أن يكون المقصود بلوغ ثماني عشرة سنة لا غير بلا زيادة أو نقصان، وهو ما يظهر في مواقف تتطلب درجة مناسبة من الدقة والتحديد، كما في حالة التعرض لاستجواب بوليسي أو قضائي، وهذا النوع من التأويل للأقوال المكتملة يدعوه رينيه ريفارا بالتأويل الحصري exhaustive أو التقييدي restrictive⁽⁴⁰⁾.

ويقترح ريفارا أن يأخذ أي تحليل للسّميات العددية، بعين الاعتبار، الالتباس المشار إليه، وأن يلتزم لفهمه وتأويله التأويل الصحيح الاستعانة بقواعد التخاطب القادرة على تحليلها. والحقائق المدرجة أدناه في نظره تقود إلى مفهوم لإجراء التكميم يمتلك الخصائص الثلاثة الآتية⁽⁴¹⁾:

أ- يعمل التكميم على سلم قيم هو عينه سلم الأعداد في حالة التكميم العددي. وقلما ناقش اللغويون هذا الطابع السلمي للتكميم لأن الذي كان يؤرقهم هو معالجة سلم الأعداد.

ب- ولعملية التكميم خاصية ديناميكية: إذ تكمن سيروية التكميم أساساً في عبور السلم العددي.

ج- وهذه العملية المستمرة موجهة، بالمعنى السلمي للتوجيه، من الأدنى نحو الأعلى أو من الأصغر إلى الأكبر.

إن الالتباس الدلالي هو الذي يدفع إلى ضرورة الاهتمام بالمكون التداولي عند النظر إلى الأقوال العددية في سياقاتها التخاطبية، وتحليلها وفق ما تفرضه قواعد التخاطب وقوانين الخطاب، والتمييز داخل الأقوال العددية بين مظهرين سلمييين؛ الأول ثابت الوجود يقوم على المقارنة المعجمية التي تفترضها التراتبية بين الأعداد الطبيعية وعلاقات التضمن⁽⁴²⁾ implication فيما بينها (حيث يتضمن كل عدد أكبر العدد الأصغر ولا يصح العكس)، والمظهر الآخر متغير بتغير السياقات ويصح اعتباره ترتيباً سلمياً سياقياً يقوم أساساً على الاستلزامات التخاطبية.

ومن تجليات ذلك أن الأعداد قد تستعمل استعمالاً مبهماً يخرج بها عن مقصودها الحقيقي إلى دلالات أخرى استلزامية تخاطبية متعلقة بمقام التخاطب، كقولنا مثلاً:

(5) طرقت بابه ألف مرة.

فالمؤكد أن العدد (ألف) هنا ليس المقصود منه بالفعل طرق الباب طرّاً مستمراً يمكن عده من الواحد إلى الألف، ثم يتوقف الطارق عن الفعل، وإنما هو استعمال كنائي يدل على الكثرة التي يصعب حصرها. وقد خرق المتكلم بهذا القول قاعدة الكمّ الغرابيسية لاحتوائه على قدر أكبر من المعلومات المطلوبة، وسيقوم المخاطب مفترضاً الجدية والتعاون في الحوار بتأويل القول، ويستنبط منه أن الغرض هو المبالغة

والتهويل لإثارة رد فعل لدى المخاطب، كالتعاطف أو الاستغراب أو الدهشة، أو غيرها من الانفعالات التي يرجع في تحديدها إلى سياق القول ومقام التخاطب.

فالسلمية هنا سلميتان: سلمية كمية معجمية ترجع إلى الكم، ومعيارها لفظة (ألف) الدالة على عدد محدد لمرات الطرق إن أخذنا باللفظ وفق معناه الحقيقي؛ وسلمية كمية سياقية مرجعها دلالة العدد على الكثرة الخارجة عن المؤلف في هذا السياق، تبعاً لقصد المتكلم المستفاد من القول. ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: (6) ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: 81].

قال الزمخشري (538هـ): «السبعون جار مجرى المثل في كلامهم للتكثير، قال علي بن أبي طالب (عليه السلام) (40هـ):

لَأَصْبَحَنَّ الْعَاصِ وَأَبْنُ الْعَاصِي

سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي» (43)

وقال ابن عطية (541هـ): «وأما تمثيله بالسبعين دون غيرها من الأعداد، فلأنه عدد كثيراً ما يجيء غاية ومقنعا في الكثرة» (44). وذكر الطبرسي (548هـ) في تفسيره أن «الوجه في تعليق الاستغفار بسبعين مرة المبالغة لا العدد المخصوص، ويجري ذلك مجرى القائل: لو قلت لي ألف مرة ما قبلت» (45). وقال الطاهر ابن عاشور: «سَبْعِينَ مَرَّةً» غير مراد به المقدار من العدد بل هذا الاسم من أسماء العدد التي تستعمل في معنى الكثرة» (46). والدلالة المستلزمة عن استعمال العدد في هذا السياق دلالة استلزامية تخاطبية، لأن مرجعها هو سياق الكلام ومقام التخاطب، وهي قابلة للإلغاء فيما لو توقف المخاطب عند السبعين فعلا في سياقات أخرى.

وقد تستعمل الأعداد للدلالة على مقاصد نفسية، فتتحول السلالم العددية الكمية إلى سلالم حاجية، ومثال ذلك أن نقول:

(7) استغرقت الرحلة أربع ساعات طويلة.

(8) مررت بأسبوع طويل.

فالطول هنا لا علاقة له بالعدد، إذ لا وجود في الواقع لأربع ساعات طويلة أو قصيرة، ما دامت الساعة هي نفسها دائما في كل وقت، والأسبوع كذلك مدته محددة في سبعة أيام لا تنقص ولا تزيد. ولعل المقصود في هذا السياق التعبير عن حالة نفسية من قبيل الملل أو التعب أو الحزن، أو على حالات مناقضة كالفرح أو الاستمتاع، إذ يمكن للمتكلم أن يعقب مضيفا مثلاً: «... لكن جميل(ة)». فالتوجيه الحاجي للقول يستفاد بطريق التبع وليس مدلولاً ملازماً للتعبير، وتكون للسلم العددي في هذه الحالة التوجيه نفسه الذي يكون للسلم الحاجي كما يزعم ديكر (47). والظاهر أن القيمة السلمية الحاجية للقولين تتحدد عبر الصفة المرفقة بهما لا عبر العدد، وبها يتوجه القول توجيهها حاجياً يتناسب في التأثير مع المقصد النفسي المستنبط من الصفة.

وفي بعض الحالات، يتوجب على المخاطب معرفة النتيجة الموجهة للقول العددي حتى تتوضح قيمته السلمية الحاجية، وذلك ما ينطبق مثلاً على الأقوال المتضمنة للظرف (تقريباً) مقترنا بعدد ما؛ ولننظر في هذا المثال المقتبس من أنسكومبر:

(9) حصل الحزب تقريباً على 10% من الأصوات في أحدث استطلاع للرأي.

فحتى يرتفع الالتباس الحاصل من اقتران اللفظ التقريبي مع العدد وتحديد القيمة الدلالية للقول، لا بد من معرفة النتيجة لكي نعرف ما إذا كان السلم العددي الذي يتموضع فيه (تقريباً 10%) يوجه نحو الارتفاع

أم الانخفاض؛ فمن المستحيل معرفة ما إذا كان المقصود (أقل من 10% بقليل) أم (أكثر من 10% بقليل)؛ ولهذا فإن القيمة الإخبارية للقول العددي هنا تشتق من قيمته الحجاجية وليس العكس؛ وهذا يتضح عند المقارنة بين القولين (48):

(10) خسر الحزب الأصوات، ففيما مضى كانت نسبته 21%، أما الآن فقد حصل تقريبا على 10% في أحدث استطلاع للرأي.

(11) فاز الحزب بالأصوات، ففيما مضى كانت نسبته 5%، أما الآن فقد حصل تقريبا على 10% في أحدث استطلاع للرأي.

ومن الأمثلة الدالة على وظيفة الأثر الحجاجي للعدد في تحديد قيمته الإخبارية، استعمال العدد نفسه بمعنيين متضادين في سياقين مختلفين؛ فقد جاء العدد (عشرة) مثلا في القرآن مرة للدلالة على الكثرة والإطلاق لأن المقام مقام ترغيب في عمل الخير والحسنات عموما، فكان مراد الله عز وجل الإضعاف مطلقا والتكثير لا التحديد؛ وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: 161]. واستعمل العدد نفسه للدلالة على التقليل في قوله تعالى: ﴿يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا، نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: 101-102]؛ فنتيجة لما عاينه المشركون من الشدائد والأحوال التي تذكرهم بأيام النعمة وصفوا مدة لبثهم بالدنيا بالقصر؛ لأن أيام السرور قصار (49)، «وإنما خصّ العشرة والواحد بالذكر؛ لأن القليل في أمثال هذه المواضع لا يعبر عنه إلا بالعشرة والواحد» (50).

وتكفي هذه الأمثلة، في نظرنا، للتدليل على أن الأعداد لا تخضع للترتيب السلمي الكمي وفقا لدلالاتها المعجمية فقط، بل لا بد من مراعاة وظيفتها وأثرها في السياق، واستحضار المقاصد النفسية والإبلاغية من استعمالها، والرجوع إلى قواعد التخاطب لفهم دلالتها أثناء التلفظ. وهذا ما يبيح لنا الزعم بأنها، كما قلنا سابقا، ذات مظهر سلمي مزدوج: معجمي بمقتضى اللفظ، وسياقي خاضع لاعتبارات التداول والاستعمال.

2.5 السّميات التكميمية المعيارية

المقصود بـ "السّميات المعيارية" الأقوال المتضمنة لألفاظ دالة على المقاييس والمقادير والمعايير؛ كألفاظ الأوزان والكيل والحجم والمسافة ودرجات الحرارة، وسواء ما يحتاج إليه الناس في معاشهم وحياتهم العملية للقياس والتحديد، وفق معايير مضبوطة متفق عليها ومتواضع عليها في مجال تداولي مخصوص، وفي زمن معين، لما يطرأ عليها من عوامل التغير في التحديد بتغير الأزمنة والأمكنة وتجدد طرق القياس واختلافها في الدقة والضبط.

وهذا الموضوع نجده متناثرا في مباحث لغوية ونحوية؛ كأبواب التمييز واسم الآلة والمعرّب والدخيل والمشتراك اللفظي، وضمن مباحث فقهية كثيرة؛ لما له من علاقة وطيدة بمواقيت العبادات والمقادير والأنصبة في المعاملات الشرعية والمالية والبيوع والعقود والأنكحة والجنایات والديات وسواها. وليس غرضنا التفصيل في الموضوع كليّة، بل يكفينا توضيح انطباق مفهوم الترتيب السلمي الكمي على ما يندرج فيه من مسائل، والعلاقة الدلالية الرابطة بين عناصر السلم المعيارية، بما يبيح تصنيف الأقوال المتضمنة لهذا الصنف من الألفاظ التكميمية ضمن ما نسميه بالسّميات التكميمية المعيارية.

أ- في الوزن

الوزن في اللغة: رَوَزَ الثقل والخفة، والميزان: المقدار، والعدل، ووازنه: عادله وقابله (51)، والوزن في الاصطلاح تحديد للثقل باعتماد وحدات موازين هي أبعاد الجسم الموزون وهي نفسها ذات ثقل وكثافة تتخذ نمودجا أو مقياسا لغيرها (52). ونفهم من هذا التحديد أن العلاقة بين الموازين هي علاقة تبعية أو

تجزئي، إذ يتضمن العنصر الأكبر في الميزان العنصر الأصغر ضرورة. وتترتب الموازين في سلم الأوزان بحسب قيمتها المتعارف عليها، بغض النظر عن المادة التي صنعت منها؛ ففقطار من النحاس أكبر وزنا من كيلو ذهب، حتى وإن كان الذهب أعلى قيمة من الحديد وفقا لسلم الأسعار والأثمان، فإن ذلك لا علاقة له بسلم الوزن.

وفرق بين أن نقول: إن ثمن هذا الشيء دينار، وأن نقول: إن وزنه دينار؛ ففي الحالة الأولى نكون بصدد الحديث عن سلم الأسعار، وفي الحالة الثانية نقيمه بحسب سلم الأوزان؛ فالدينار مثلا يكون من الذهب ولكن زنته بالاتفاق 4.25 جراما أعلى مرتبة في سلم الأوزان من الدرهم الذي يسك من الفضة ولكن زنته عند الجمهور 2.975 جراما⁽⁵³⁾.

ب- في الكيل

كال بُرٍّ وَغَيْرِهِ: حَدَدَ مَقْدَارَهُ بوساطة آلة معدة لذلك، وكال الصيرف الدراهم: وزنها. وكال الشيء بالشيء: قاسه به⁽⁵⁴⁾. فالكيل هو تعيين الكمية أو المقدار بالآلة معدة لذلك، ويشترط في ما يتم كيلاه أن يكون قابلا للحلول في وعاء يحتوي جزيئاته. ويقتضي مفهوم الكيل وحدات هي المكاييل التي تمثل أبعاضا يتجزأ بها الجسم المكيل⁽⁵⁵⁾. ولهذا يدخل الكيل ضمن تعريفنا للسلميات الكمية التي تفترض علاقة تضمن بين الكل والجزء.

ج- في المسافة أو الطول

على الرغم من اختلاف الشعوب في تسمية الأطوال أو المسافات بحكم تنوع المقاييس التي تستعمل في ضبطها، وأخذ العرب بكثير منها في أشغالهم، من قبيل الميل والكيلومتر، فضلا عما ورثوه من أسلافهم كالخطوة والقدم والشبر والذراع وسواها، فإن أي تحديد للطول أو المسافة لا يخرج عن التبعية أو التجزيء الذي يقتضي وضع اللفظ المستعمل لقياس المسافة في مرتبة من سلم خاص بالمسافات أو الأطوال، يكون فيه أقل أو أدنى من لفظ آخر يسايره في الوجهة الدلالية؛ فالعبرة في الترتيب تكون للمقياس المتواضع عليه عرفيا بين المتخاطبين لا للفظ في حد ذاته؛ فلو استعمل المتكلم لفظة (الميل) مثلا لوجب معرفة مرجعها وزمن التلفظ بالقول لمعرفة الطول المقصود منها؛ فالمتواضع عليه حاليا أن الميل الإنجليزي يساوي 1.6 كيلومتر، بينما الميل عند القدماء يرد بتحديدات مختلفة⁽⁵⁶⁾. وكما تقاس المسافة بالمكان فإنها قد تقاس بالزمن أحيانا (كالتعبير عن المسافة بعبارة مثل: "مسيرة يوم").

وهكذا، فإن السلميات المعيارية، كما رأينا من الأمثلة السابقة، تخضع جميعها لعلاقة التضمن في الربط بين درجات السلم، وتكون قابلة للقياس والتحديد تحديدا نسبيا يتفاوت من حيث الدقة باختلاف المقاييس المتداولة في المجال التداولي الذي ينتمي إليه المتخاطبون، ويمكن ترتيبها على سلم ذي درجات مترتبة تذهب من الصفر أو العدم إلى ما لا نهاية.

3.5 السلميات التكميلية النسبية

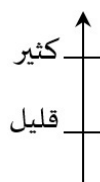
ونفترض هذه التسمية للدلالة على الأقوال المتضمنة لألفاظ دالة على الكم من غير تحديد. ويمكن أن نمثل لها بألفاظ دالة على التقريب الكمي أو على الكثرة أو على القلة، أو تحتوي على صيغ تفضيل دالة على التقليل أو التكثر، أو على بعض الظروف المفيدة للتقدير الكمي غير المحدد؛ فهي وإن دلت على الكم فإن المخاطب لا يتبين قيمتها الكمية إلا على سبيل التقريب، وتتغير قيمتها الكمية بتغير السياقات والمقامات وظروف التخاطب، وتتدخل في توجيهها السلمي معطيات تداولية أساسا مبنية على موقعها التركيبي في الجملة

ودلالاتها اللغوية وكيفية استعمالها في الخطاب. ولهذا اعتبرناها نسبية، لخفائها وإبهامها، ولأنها ليست كالأعداد صريحة معينة.

وقد أشار اللسانيون إلى الفصل الجوهرى بين "التكميم الصريح" absolute quantification و"التكميم النسبي" relative quantification؛ فالأول يحتوي على عدد صريح أو ما يكافئه أو يمكن مقارنته مع متغيرات أو قيم مستقلة عن السياق. وأما النوع الآخر، فيخالف الأول في خفائه وإبهامه وحاجته إلى السياق حتى يكون واضحاً⁽⁵⁷⁾. وقد كان إدوارد سابير أول من أشار إلى ذلك، ولكن ينبغي فهم مصطلحي سابير على أن المقصود بهما "نسبي صريح" و"نسبي ضمني"، مما يعني أن كل تكيم بحسب منظوره هو نسبي بالأساس؛ وذلك انطلاقاً من تصوّره النسبي للغة؛ إذ يرى أنها لا تعكس بصورة واضحة المحيط الطبيعي والاجتماعي للقوم الذين يتكلمونها فحسب، بل إنها تعكس بعض المميزات النفسية للمتكلم أو الجماعة⁽⁵⁸⁾؛ وهذا لا يرجع فقط إلى ما ذكرناه سابقاً عن الالتباس الدلالي الذي يطرأ على القيمة الكمية للأعداد عند استعمالها لمقاصد أخرى غير التحديد الكمي؛ فهو يرى مثلاً أن العدد أربعة ليس له معنى إلا من حيث قيمته الدنيا؛ أي إنه "أقل من" خمسة وستة وسبعة، مثلاً، التي تشكل سلسلة منتظمة بالزيادة والنقصان؛ ومن جهة أخرى هو "أكثر من" واحد واثنين وثلاثة التي تشكل أيضاً سلسلة من النوع نفسه. وكذلك فإن "المتر" لا معنى له إذا جهلنا أنه أطول من "السنتيمتر" وأقصر من "الكيلومتر"⁽⁵⁹⁾. وهذان المثالان مما يندرج ضمن التكميم النسبي الصريح، ومقصودنا مما يلي أن نقف على بعض الكمّات التي تدل على الكم ولكن من غير تحديد دقيق، مما يجعلها تتدرج ضمن التكميم النسبي الضمني باصطلاح سابير.

أ- كثيراً / قليلاً

(كثير) صفة مشبهة تدل على الثبوت من كثر⁽⁶⁰⁾. وفي حالة النصب، أي (كثيراً)، يرى ابن هشام الأنصاري (761هـ) أنها حال من ضمير مصدر الفعل، وهو مذهب سيبويه (180هـ)⁽⁶¹⁾، لكن من معربي القرآن من يعربها نعتاً لمصدر محذوف أو لظرف محذوف⁽⁶²⁾. وهذا الخلاف في إعراب الكلمة وموقعها في الجملة، لا يلغي أن النحاة يعتبرونها صفة؛ فالحال صفة والنعت صفة، والأهم بالنسبة إلينا هو دلالتها السلمية على المبالغة والتكثير الكمي غير المحدود إلا عبر سياق الكلام وتقدير المخاطب انطلاقاً من ظروف التخاطب، وذلك عند استعمالها منصوبة. والأمر نفسه ينطبق على كلمة (قليل)، فهي كذلك صفة مشبهة تدل على الثبوت من قل⁽⁶³⁾. وتعرب إعراب (كثيراً)؛ فهي مضادة لها في المعنى مشابهة لها في الوظيفة التركيبية، وتحتلان السلم الدلالي نفسه:



لأن كل واحدة منهما تستحضر الأخرى معجماً؛ على أن ذلك لا يعني بالضرورة التناقض التام دائماً في المعنى؛ فالكثير قطعاً أكبر من القليل من حيث الكم، ولكن عند استعمال إحدى اللفظتين في سياق ما، وجب مراعاته لتحديد مقدار القلة أو الكثرة؛ فما يعد قليلاً لدى متكلم قد لا يعد كذلك لدى آخر، وما يعد كثيراً في حال قد لا يكون كذلك في حال آخر؛ ولهذا المعنى أشار الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً جِزَاءَ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: 38]؛ فقال: «ومعنى الآية أنهم، وإن فرحوا وضحكوا في كل عمرهم، فهذا قليل لأن الدنيا بأسرها قليلة، وأما حزنهم وبكاؤهم في الآخرة فكثير، لأنه عقاب دائم لا

ينقطع، والمنقطع بالنسبة إلى الدائم قليل⁽⁶⁴⁾؛ فالضحك في الدنيا، بحسب الآية، بالغاً ما بلغ من الكثرة، هو قليل بالقياس إلى قلة الدنيا مقابل الآخرة؛ فمقياس الكثرة أو القلة إذن، لا يرجع إلى دلالة اللفظتين بذاتهما، وإنما لما يحيط بهما من ظروف الكلام وسياق التلفظ واعتقادات المتخاطبين. ولتأكيد هذا الزعم نتأمل الأمثلة الآتية، ولنلاحظ التغيير الدلالي الناجم عن إضافة (كثيراً) إلى أفعال مختلفة:

(12) أحب كثيراً المطالعة.

(13) أربح كثيراً من المال.

(14) أخرج كثيراً.

(15) عانيت كثيراً من المشقة.

ففي المثال (12) تفيد اللفظة التقوية والتشديد ويمكن تعويضها بـ "أحب بشدة..."; وفي (13) دلت على الكمّ والمقدار، لأنها ارتبطت بشيء مادي يمكن احتسابه وتقديره كمياً؛ وتحت في (14) على التكرار وتوازي قولنا: "أخرج عادة"; وفي (15) تحيل إلى المدة الزمنية، ويمكن تعويضها بعبارة "عانيت مدة طويلة". وبحسب نظرية "الحجاج في اللغة"، فإن هذه الأقوال متضمنة لفظة "كثيراً" أقوى حجاجاً من الأقوال نفسها وهي خالية منها، ولا توجه نحو التأثير الحجاجي نفسه. وعلى الرغم من أن (13) هي الأكثر دلالة على الكمّ حقيقة، فإن بقية الأمثلة دالة عليه أيضاً على سبيل المجاز، وإلا لاختار المتكلم سوى تلك اللفظة مما يوازيها في المعنى المقصود كما بينا آنفاً.

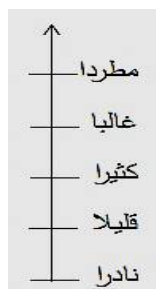
ومن جهة أخرى، فإن التوجيهات السلمية المختلفة التي تدل عليها (كثيراً) أو (قليلاً) تميل إلى أن تكون صعبة في التمييز إلا بالرجوع إلى الحالة التلفظية التداولية؛ ومن ذلك مثلاً:

(16) أخسر كثيراً في اللعب.

فلا يمكن تبين قيمتها السلمية بدقة إلا بالرجوع إلى الموقف والمقام التخاطبي؛ فقد تكون هذه الجملة حجة لمن أراد أن يمتنع عن اللعب ويتذرع بكثرة الخسارة؛ فيكون التوجيه هنا سلمياً كمياً؛ وقد تكون للتعبير عن الحسرة لاستمرار التعاطف أو الشفقة؛ فتكون والحالة هذه مرتبطة بسياق انفعالي، ويكون توجيهها حينئذ سلمياً تقويمياً.

نخلص من هذا إلى أن التوجيه السلمى لـ (كثيراً) أو (قليلاً)، يعتمد بشكل واضح على طبيعة الحدث الذي يرتبط به، أو الشعور الناجم عن الحدث، ولكن النتيجة دائماً ما تحيل إلى توجيه سلمى كمى لا يمكن تحديده إلا تداولياً، حيث ينشئ المخاطب سلماً كمياً للمقارنة بين العبارة المتضمنة لإحدى اللفظتين والعبارة نفسها خالية منها، لكي يستخلص المعنى المقصود، انطلاقاً من الدلالة المعجمية للفظة ومعرفته بالمحيط الاعتقادي univers de croyance للقول المتلفظ به. وإلى مثل هذا أشار سابير حين اعتبر المقابل الإنجليزي much مصطلحاً نسبياً بحتاً، ما إن يحرم من دلالاته على "أقل من" أو "أكثر من"؛ فإنه يشير فقط إلى عدد ما، أي يكن: محدد أو غير محدد، يكون "أكبر من" عدد آخر يعتبر نقطة ارتكاز للمقارنة. وباختصار، فإن "كثيراً" ومقابله "قليلاً"، نسبياً ما لم يتدخل السياق لتوضيح ذلك⁽⁶⁵⁾.

ومأتى النسبية هنا ناتج عن عجزنا عن تحديد كمّ القليل والكثير بدقة؛ إذ من المؤكد أن القليل دون الكثير ولكن لا فيصّل بينهما خارج سياق الكلام وبيان مراد المتكلم من الكثير أو القليل في الاستعمال؛ ولهذا لا تجوز المقارنة بينهما إلا في سياق تلفظي واحد ثابت يتعلق بالقول نفسه؛ فإذا تغير السياق قد يتغير معنى القليل والكثير. وقد حاول ابن هشام وضع مقياس للتمييز بينهما فرتبهما مع ألفاظ أخرى وفق سلم يمكن صياغته بالآتي:



ولكن يرى الدكتور أبو المكارم أن ابن هشام أسرف في التقسيم والتجريد، من دون أن يضع في وضوح وحسم حدوداً لأقسامه، وأن تحديده نظري لأنه لم يذكر (كمًا) واضحا للقلّة والكثرة وما دونهما وما فوقهما، وهو كذلك تحديد غير دقيق؛ لأنه لا يحدد كيف يفترق الغالب عن الكثير، ولا كيف نصل إلى تمييز النادر عن القليل⁽⁶⁶⁾.

ب- جدًّا

"جدًّا" عند اللغويين اسم يعني بلوغ الغاية، ويعرب بحسب موقعه في الجملة، نحو: "شاهدته جدًّا مجتهد"، ونحو: "صديقي جدًّا نشيط". أما "جدا" فهو اسم بمعنى: "كثيرا"، ويعرب مفعولا مطلقا، نحو: "أحب وطني جدا"⁽⁶⁷⁾. وفي "لسان العرب" أن الجد نقيض الهزل، والعذاب الجد أي المحقق المبالغ فيه، والجد: الاجتهاد في الأمور، وجد به الأمر: اشتد⁽⁶⁸⁾؛ فمدار اللفظة على التحقق والتأكيد والمبالغة والزيادة في الأمر وبذل الجهد وشدة الأمر؛ وكلها معان ذات طبيعة سلمية، وتثبت أن استعمال لفظة (جدا) مفعولا مطلقا أو صفة نائبة عنه تكون لغرض سلمي، ودلالته على الكثرة دلالة كمية. وتتجلى القيمة السلمية للفظ عند إضافته للتركيب، إذ يزيد الجملة قوة وتأكيذاً؛ ونمثل لذلك بقول أبي العلاء المعري (449هـ):

(17) وَمَوْتَ الْمَرْءِ نَوْمٌ طَالٌ جِدًّا عَلَيْهِ، وَكُلُّ عَيْشَتِهِ سُهَادٌ (69)

فدخول (جدا) زاد المعنى تأكيدا وجعل مدى طول النوم يتسع عن المعتاد في فهم المتلقي، ولو حذفناها وقلنا: "موت المرء نوم طال عليه"، تبقى النواة الدلالية للجملة سلمية وتامة، ولكن قيمتها السلمية الكمية تصير أدنى وأقل تأثيرا. فتقوم هنا (جدا) بدورين سلميين متكاملين: كمي بالزيادة والتأكيد، وحجائي بالتأثير والتهويل.

ومثال ذلك أيضا قول المتنبي:

(18) وَقَدْ يَتَقَارَبُ الْوَصْفَانِ جِدًّا وَمَوْصُوفَاهُمَا مُتَبَاعِدَانِ (70)

فإقحام (جدا) زاد من قيمة التقارب ورفع القول مرتبة أعلى، بخلاف ما لو تم حذفها. ونحسب أن هذه اللفظة تزيد في قيمتها السلمية على لفظة (كثيرا) وإن كانت تقارن بها في الدلالة؛ ذلك أننا نجد أن اللسان العربي يبيح للمتكلمين به الإتيان بـ(جدا) بعد (كثيرا) في بعض السياقات الممكنة تداوليا، للتكثير والمبالغة.

وكما تأتي (جدا) بعد لفظة (كثير) فتفيد المبالغة في التكثير، يجوز أن تأتي بعد لفظة (قليل) فتفيد المبالغة في التقليل؛ وهذا الاستعمال شائع في كتب الأدب واللغة؛ ومن أمثلته في الشعر قول ابن المقرب العيوني (629هـ):

(19) وَلَدَيَّ أَعْمَدَةٌ قَلِيلٌ قَدْرُهَا جِدًّا وَلِلدَّيَّانِ وَالِ قَادِرٌ (71)

أما في النثر العربي القديم، فالأمثلة على جواز ورود (جدا) بعد لفظة (قليل) أكثر من أن تحصى. ومنها قول الجاحظ (255هـ): «وما قرأت في الشعر كشعر عبد يغوث بن صلاء الحارثي، وطرفة بن

العبد، وهدية هذا، فإن شعرهم في الخوف لا يقصّر عن شعرهم في الأمن. وهذا قليل جدا⁽⁷²⁾. ومثل قول الآمدي: «ومثل هذا في كلامهم قليل جدا»⁽⁷³⁾. وقال الصفدي (764هـ): «(...) وكان ساكنا وادعا عاقلا قليل الكلام جدا»⁽⁷⁴⁾.

وبهذا فكل (كثير جدا) أعلى من (كثير) في سلم الكثرة، وكل (قليل جدا) أدنى من (قليل) في سلم القلة. ولكن هذه القاعدة نسبية أيضا وشرطها أن تكون المقارنة بين القيمة السلمية للعبارتين في السياق نفسه؛ لأن (كثيرة جدا) مثلا في قولنا:

(20) سجل اللاعب أهدافا كثيرة جدا.

بلا شك أعلى في سلم الكثرة من قولنا:

(21) سجل اللاعب أهدافا كثيرة.

ولكنها، أي (كثيرة جدا)، لن تكون أكثر من (كثيرة)، بالغة ما بلغت، في سياق تلفظي آخر مماثل لقولنا:

(22) النجوم كثيرة.

وليست (جدا) وفقا لهذا مرادفة لـ(كثير) إلا من حيث دلالتها على الزيادة والتقوية، وليست نظيرة لها في الدلالة، ولا يجوز تعويضها بها إلا في بعض السياقات الدالة على ذلك، على الرغم من أن (جدا) مثل (كثير) تشير إلى ارتفاع في القيمة الكمية لكنها مثلها أيضا لا يمكن تحديدها كمياً بدقة.

وتساعد هذه اللفظة السلمية لغوياً في تصنيف الصفات والظروف، والتمييز بين ما إذا كانت الصفة متوافقة في الاستعمال مع (جدا) أم لا؛ فيمكن أن نقرر على سبيل المثال ما إذا كانت الصفة سلمية تدرجية إذا قبلت دخول (جدا) عليها؛ فيصح مثلا أن نقول: "مثلث كبير جدا"، ولا يصح: "مثلث متساوي الساقين جدا". وتكون من ثم كل صفة تقبل دخول (جدا) عليها صفة سلمية تفيد التدرج أو الزيادة أو التكرار... والملاحظ أن (جدا) عندما تقترن بجملة ما سلمية دلالية، تفيد ما ذكرناه، ولكن بشرط عدم التحديد، فيصير من غير المقبول مثلا أن نقول:

(23) * هذه السيارة مستعملة جدا مئة مرة.

وذلك راجع إلى أن التحديد الكمي يكاد يكون مستحيلا، كما أن الكثرة التي تفيدها (جدا) تظل ملتبسة وخاضعة لتأويلات قد لا نتبينها إلا من خلال سياق التخاطب، كما في المثالين:

(24) هذه السيارة مستعملة جدا من قبل زيد وعمرو.

إذ يكون الكمّ هنا متعلقا بعدد مرات ركوب السيارة وقضاء الأغراض بها والسير.

(25) هذه السيارة استعملت جدا يوم عيد الأضحى.

فالكمّ هنا متعلق بعدد الأشخاص المستعملين للسيارة لا بعدد مرات استعمالها.

أما قولنا مثلا:

(26) ؟ هذه السيارة استعملت جدا يوم عيد الأضحى من قبل زيد وعمرو؛

فيبدو غير مستساغ دلاليا، إذ إن (جدا) لا تمكنا إلا من تحديد معلم دلالي واحد في كل مرة تستعمل فيها. وفي غياب التحديد الدقيق، فإن معنى الفعل، فضلا عن القرائن السياقية وشروط الاستعمال والمحيط المعرفي *environnement cognitif*، يمكن أن يساعد المخاطب على إدراك الدلالة المقصودة من وراء استعمال (جدا)، وفي غيابها تظل ملتبسة غير محددة.

وتتميز (جدا)، كذلك، في استعمالها في اللغة العربية المعاصرة بإمكانية تقديمها على موصوفها، كما في المثال الآتي:

(27) أنا جدا سعيد.

وقد يحمل ذلك على الدلالة على التشويق كما ذكر سيبويه رغم تقبيحه ونحاة آخرين لتقديم الصفة على الموصوف⁽⁷⁵⁾، لأن المخاطب يتلقى لفظة (جدا) ويترقب ما بعدها حتى ينجلي إبهامها. وتقبيح النحاة لهذا الوجه من الاستعمال عامة راجع إلى اعتبارهم للأصل المنطقي في التقديم والتأخير، ولكن قصد المتكلم وترتيبه لألفاظ الجملة أولى بأن يؤخذ في الاعتبار إن كانت له من وراء ذلك غاية تداولية كالتأثير والتشويق. بيد أن هذه القوة لا تتأتى من لفظة (جدا) في حد ذاتها، وإنما من موقعها في الجملة وتقديمها على الموصوف. وقد يعترض على هذا بأن المفعول المطلق أو الصفة النائية عنه إذا أريد بهما التوكيد، فالأصل أن يتأخرا عن العامل، ولكن المعيار في نظرنا للتداول والاستعمال (أو السماع ولا نقصره على عصر الاستشهاد) وقبول الجماعة اللغوية له، وتشبه ما ورد في "لسان العرب" عند قول العرب: «في هذا خطر جدّ عظيم أي عظيم جدا»⁽⁷⁶⁾، مع الاحتراز بأن هذا المثال وردت فيه لفظة (جد) الدالة على بلوغ الغاية بالرفع وما بعدها مضاف إليه، وفسرها ابن منظور بـ"جدا" الدالة على التكثير والمبالغة. ولذلك لعل الأصوب أن نقول: "أنا جدّ سعيد". ولكن يظل التقبيح معيارا دلاليا تداوليا مخافة سوء الفهم والتأويل، وضبطا لقاعدة الأصل في الاستعمال، وليس للخطئة، فليس كل مكروه لدى اللغويين خطأ. ويبقى الضابط لذلك هو الاعتماد على قرائن السياق التي تكشف عن المعنى المقصود.

والأرجح أن تداول مثل هذه العبارات في العربية المعاصرة يرجع إلى رغبة المتكلم في التنبير على (جدا)، لمزيد من القوة والتأكيد ورفع القول، في اعتقادنا، درجة أكبر في سلم التقوية من ورودها بعد الموصوف، بما يمنح للقول شحنة دلالية أقوى في الدلالة على مقدار السعادة التي يشعر بها المتلفظ بذلك القول، وهو ما يجعل مثل هذه الأقوال مندرجة ضمن السلاسل التقويمية أيضا.

ج- كنايات العدد

وأشهرها ثلاثة: كم، وكأين، وكذا. وهي ألفاظ أسماها اللغويون "كنايات العدد" لأنها تدل على معنى العدد ولكنها ليست من ألفاظ العدد المعروفة.

وتتفرد (كم) بالتعبير عن العدد جارية في الخبر دالة على كثرة ما يتعلق بها، وجارية في إنشاء الاستفهام مطلوبا بها تحديد العدد؛ «وإنما دخلها التكثير لأن استبهاج العدد عن أن يظهر أو يضبط، إنما يكون لكثرتة في غالب الأمر، وكم مبهمة»⁽⁷⁷⁾.

ومن هنا، فإن تصدر (كم) للقول يجعلها موجهة له وجهة سلمية؛ فهي عندما تجري في الاستفهام، تكون لتحديد العدد تحديدا دقيقا في سلم الأعداد الطبيعية؛ وتكون للتعبير عن الكثرة مطلقا عندما تجري في الخبر⁽⁷⁸⁾. وإذا كانت (كم) الاستفهامية تستعمل غالبا لطلب إزالة اللبس والإبهام وطلب التحديد والتدقيق، فإن (كم) الخبرية غالبا ما ترد في سياقات دالة على التكثير؛ «ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير؛ وهو مائة وألف»⁽⁷⁹⁾. فهذه اللفظة وإن كانت في أصلها مبهمة العدد، فإن وظيفتها التداولية عند استعمالها في صيغة سؤال تفيد طلب المتكلم من المخاطب رفع اللبس وتوضيح الغامض، بمقتضى مبدأ التعاون المفترض بين المتخاطبين واحترما لمقولتي "الكم" و"العلاقة"، ولا تنجلي طبيعتها السلمية إلا عبر الإجابة التي تستلزم من المخاطب إخضاعها لمعيار الأقل أو الأكثر. وقد درج المتكلمون على استعمالها في سياق الإخبار للدلالة على

التكثير من دون تحديد، مما يرفع القول درجة أعلى في سلم الأقوال الكمية مقارنة بقول خال منها متضمن للمعنى نفسه. ومن ذلك قوله تعالى:

(28) ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: 3].

والتقدير: «كثيرا من القرى أهلكنا»⁽⁸⁰⁾.

وتشبه (كم) في هذا التوجيه السلمي لفظة (كأين) المركبة من كاف التشبيه و(أي) الاستفهامية؛ فهي تعرب إعراب (كم) الخبرية، وتلتزم صدر الكلام وتفتقر إلى تمييز، وتدل على الإبهام في الكم، وتفيد التكثير⁽⁸¹⁾؛ إلا أنها اختصت بالإخبار من دون سواها بخلاف (كم). وعند وقوفه على تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: 146]، ذكر الطاهر بن عاشور أن التكثير المستفاد من (كأين) واقع على تمييزها وهو لفظ (نبيء) فيحتمل أن يكون تكثيرا بمعنى مطلق العدد، فلا يتجاوز جمع القلة، ويحتمل أن يكون تكثيرا في معنى جمع الكثرة، فمنهم من علمناه ومنهم من لم نعلمه⁽⁸²⁾. وفي جميع الحالات التي استعملت فيها في القرآن الكريم تكون بمعنى التكثير أو بالأحرى تذكير المخاطب الذي يفترض أنه في حالة استفهام بالتكثير. ويدل الاستعمال القرآني لها على أنها تستعمل في مواطن التفضيم والتعظيم إضافة إلى التكثير بخلاف (كم)؛ فقد جاء في سورة الأعراف: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: 4]. وجاء في سورة الحج: ﴿فَكَأَيْنَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبْرِىٰ مُعْتَلَّةٌ وَقَصِرَ مَشِيدٌ﴾ [الحج: 45]. فجاء في الأولى بـ(كم)، وفي الثانية بـ(كأين)، والسياق يوضح الفرق بين الاستعمالين⁽⁸³⁾؛ ففي الآية الثانية موطن تفضيم وليس الأمر كذلك في آية الأعراف. ولكن هذا المعنى خاضع لمتغيرات السياق التخاطبي؛ إذ نجد أمثلة كثيرة لـ(كأين) في غير القرآن الكريم لا تقتضي تفضيما؛ ومن ذلك قول الشاعر:

(29) وكائن رأينا من غني مذمم
وصعلوك قوم مات وهو حميد⁽⁸⁴⁾

وقول الآخر:

(30) وكائن قد رأيت من أهل دار
دعاهم رائد لهم فساروا

(31) فأصبح عهدهم كمقص قرن
فلما عين تحس ولما أثار⁽⁸⁵⁾

وقول جرير:

(32) وكائن بالأباطح من صديق
يراني لو أصبت هو المصايب⁽⁸⁶⁾

فالأصل إذن بحسب الاستعمال القرآني أن تزيد الجملة المصدرة بـ(كأين) بدرجة أعلى في سلم التفضيم والتعظيم مقارنة بالجملة نفسها مصدرة بـ(كم) الخبرية، وهو ما ترجمه كثير من الآيات، لكن الظاهر أن التقارب الدلالي بين الأداتين جعلت المتكلم العربي لا يفرق بينهما في الاستعمال اللغوي الطبيعي، والأمر راجع في تحديده إلى اعتبارات تداولية كمقام الكلام وسياق التخاطب.

وأما الأداة الثالثة (كذا)⁽⁸⁷⁾، فهي من كنايات العدد أيضا، وترد مفردة قليلا، وترد مكررة بلا عطف قليلا، وترد مكررة بالعطف كثيرا⁽⁸⁸⁾، وقد يكتفى بها عن غير العدد أيضا⁽⁸⁹⁾؛ ولكن لا يهمننا منها إلا الحالة التي تستعمل فيها بدلالة سلمية واضحة. وفي دلالتها عدة أقوال منها: أنها للتكثير، أو للعدد مطلقا قليلا كان أو كثيرا، أو بمنزلة الأعداد الصريحة⁽⁹⁰⁾، لكن القول الثاني هو الأرجح، وهو قول سيبويه والخليل (170هـ) ومن تابعهما، واختاره ابن خروف (610هـ)⁽⁹¹⁾، وأن الأصل في الكناية الخفاء والإبهام، ودلالة التكثير لا ترجح إلا باعتبار دلالية تداولية تفهم من سياق التركيب ومقام الكلام وظروف التخاطب، وليست دلالة لصيقة بهذه الأداة في كل استعمال لها. والراجح في نظرنا، أن الاختلاف في دلالتها بين النحاة واللغويين

القدماء ليس إلا مظهرا لتعدد استعمالات (كذا) في الواقع اللغوي العربي، وما خلص إليه التطور الدلالي الطبيعي، في عصر النحاة، بعيدا عن عصر الاستشهاد الذي لم نعثر فيه إلا على شاهد واحد، هو قول الشاعر:

(33) **عَدِ النَّفْسُ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَيَّ الْجُهْدُ**⁽⁹²⁾

وهو الشاهد لديهم على صواب استعمال (كذا وكذا) من دون سواه، ولكننا نرى أنه إن صح ذلك في زمن، فإن التفاعل اللغوي والتطور الدلالي للخطاب، يسمح بقبول الصيغ الاستعمالية الأخرى، وذلك مما تقبل به اللغة العربية ونلاحظه في بعض الاستعمالات المعاصرة التي لا تؤثر في الأوضاع التركيبية للجملة. وفي هذا الشاهد، نرى الدلالة على التكثر راجحة على غيرها؛ إذ لا يستعمل المتكلم (كذا) إلا وقد عني ما يزيد على الواحد والاثنتين، كما في الشاهد السابق، وكما في قولك مثلا: "اشتريت كذا كتابا"، أو كما جاء في الحديث النبوي: «... لا يدخل الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوحد من مسيرة كذا وكذا». هكذا رواه الإمام مسلم (261هـ)⁽⁹³⁾، وتتأكد دلالة التكثر برواية أخرى للحديث مفسرة له ورد فيها عوض (كذا وكذا): "من مسيرة خمسمائة عام"⁽⁹⁴⁾.

ومن ثم فإن ترجيح التوجيه السلمي لـ(كذا) على غيره، يرجع إلى اعتبارات دلالية تداولية لا تركيبية، وليس دلالة لصيقة به في كل استعمال، كما رأينا في (كم)، بل لا بد في تعيينه من الرجوع إلى ظروف التخاطب وسياق الكلام.

خلاصة

لقد لاحظنا فيما سبق، كيف انتقل مفهوم الكمّ من مجال المنطق والحساب والفلسفة إلى مجال اللغة وعلم الدلالة، لتصير من بين قواعد التخاطب الأساسية التي بها يستعين المخاطب لتأويل الخطاب وفهم مقصدية المتكلم، وعليه انبنت صياغة التداوليين لمفهوم الاستلزام الكمّي ومصطلح السلم الكمّي. وتتميز إذن السلميات التكميمية، باستنادها إلى مفهوم "الكمّ"؛ وتنبني الألفاظ والأقوال المندرجة ضمنها على قابليتها للقياس الكمّي، حقيقة أو تقديرا، ومن ثم فكل قول سلّم كمّي يحتوي على موجه كمّي قابل للمقارنة أو المفاضلة مع موجه كمّي آخر أكثر منه أو أقل. على أنه كما تبين لنا فإن السلميات التكميمية تنقسم عموما إلى نوعين:

- **تكميمية صريحة:** من أبرز أمثلتها عليها السلميات التكميمية العددية والمعيارية، وترتكز في تحديدها أساسا على موجهات معجمية ذات طابع كمّي محدد، وإن كان توظيفها يخضع أحيانا كثيرة لمعايير تداولية قد توجهها توجيهها حاجيا أو تقويميا أو بحسب ما يقتضيه السياقان المقالي والمقامي للخطاب.
- **تكميمية نسبية:** ذلك أن بعض الألفاظ الكمية (المكممات) موضوعة في الأصل للدلالة على الكمّ، وتقبل الخضوع مثل سابقتها لسلم كمّي، إلا أنه لا يمكن تحديدها إلا تداوليا. ويشمل هذا بعض المكممات اللغوية التي درج المتكلم في المجال التداولي العربي على استعمالها للدلالة على الكمّ من غير تحديد، مثل: كثيرا وقليلًا وغالبا ونادرا ومطردا وجدا، وكنايات العدد، وغيرها مما لم نتطرق إليه هنا (مثل: تقريبا، حوالي، ونيف...). وينطبق ذلك أيضا على كل قول تحف بمكمماته ظروف سياقية من التباس دلالي عند استعمالها في غير معناها الصريح والمحدد، مما يتطلب من المخاطب الاستعانة بكفائاته التداولية للوصول إلى مقصد المتكلم من استعمالها.

والسّميات التكميمية، وإن كانت حاضرة في اللغة عبر أشكال مختلفة ومتنوعة، إلا أنها لم تحظ بما تستحق من العناية والاهتمام؛ ولهذا مثلنا لوظائفها الدلالية والتداولية في الخطاب العربي، وبيننا أن توظيف مفهوم السّم في دراسة أنماط من الأقوال التكميمية في اللغة العربية يساعد على تبين وظائفها في الخطاب وفي العملية التخاطبية، وكشفنا عبر ذلك عن بعض الأخطاء التي شاعت في الدراسات القديمة والحديثة والناجمة عن إغفال هذا المعطى في التحليل.

الهوامش

- (1) ينظر الفصل الثالث (determinacy and calculability) من:
Davis, Wayne A.: *Implicature: intention, convention, and principle in the failure of Gricean theory*.
- (2) ولهذا يدعى كذلك الاستلزام السلمي بـ: scalar Q-implicature أو Q-scalar implicature؛ فيالنظر إلى الفة التبادلية: <مليحة، جميلة، جذابة>، فإن التلظ بعبارة: "مريم جذابة"، ينتج عنه استلزام سلمي: "مريم ليست مليحة". ينظر: Huang, Yan: *The Oxford Dictionary of Pragmatics*. 274.
- (3) الزناد، الأزهر: نظريات لسانية عرفية: 111.
- (4) Romero, Clara: «Pour une définition générale de l'intensité dans le langage»: 60.
- (5) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط: 2 / 799.
- (6) ابن منظور: لسان العرب، مادة [كم]: 5 / 3932.
- (7) ينظر: الكفوي: الكليات: 752.
- (8) الأحمد نكري: جامع العلوم الملقب بدستور العلماء في اصطلاحات العلوم والفنون: 1 / 67.
- (9) ينظر: الغزالي: منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم: 317؛ التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 2 / 1381.
- (10) ينظر: منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم: 317-318؛ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 2 / 1382؛ الرازي، فخر الدين: شرح عيون الحكمة لابن سينا: 1 / 97.
- (11) ينظر: سعيد، جلال الدين: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية: 381-384.
- (12) ينظر: أنوود، ميخائيل: معجم مصطلحات هيجل: 448-449.
- (13) ينظر: ستيس، ولتر: فلسفة هيجل: المجلد الأول: المنطق وفلسفة الطبيعة: 164.
- (14) الأمين الطلبة، محمد سالم محمد: الحجاج في البلاغة المعاصرة: بحث في بلاغة النقد المعاصر: 213.
- (15) ينظر: صولة، عبد الله: «الحجاج: أطره ومنطقاته من خلال "مصنف في الحجاج - الخطابة الجديدة" لبرلمان وتيتكا»: 311-312.
- (16) ينظر: بنو هاشم، الحسين: نظرية الحجاج عند شايم بيرلمان: 47.
- (17) Grice, Paul: «Logique et conversation»: 61-62.
- وقد اعتمدنا في ترجمتها أساسا على اقتراحات طه عبد الرحمن في: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*: 238-239؛ وينظر أيضا حول هذه القواعد: *Les régulations du discours*: 98. 204-205.
- (18) الحميري: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، [باب الكاف وما بعدها]: 9 / 5728.

- (19) ابن سيده: **المخصص**: 3/ 142.
- (20) للتفصيل حول الأسوار وسلميتها التكميمية ينظر دراستنا المطولة في: أمغار، إبراهيم: «سلمية الأسوار بين التصورين المنطقي والتداولي»: 30-60.
- (21) ينظر مثلاً دراسة توفيق الطويل لظاهرة التكميم في التراث العلمي العربي في كتابه: **في تراثنا العربي الإسلامي**: 38-42. وينظر اختيار المترجمين عزيز لزرق ومنير الحجوجي للمصطلح في: موران، إدغار: **تربية المستقبل: المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل**: 40 و 41. وينظر: الأصفر، أحمد: «التكميم وتطبيق النماذج الرياضية في التحليل الاجتماعي: دراسة مشكلات العمل والتعليم بين الشباب نموذجاً»: 343-344.
- (22) ينظر: عثمان، صلاح وسمار انداكه، فلورنتن: **الفلسفة العربية من منظور نيوتروسوفي**: 103، 107، 153.
- (23) باديس، نور الدين: **بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة: مبحث في الإيجاز والإطناب**: 71.
- (24) الأوراعي، محمد: **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**: 99.
- (25) Wielemans, Valerie: «Quantification et scalarité: le fonctionnement de tant/autant (que)»: 156.
- (26) Paricio, Francisco Hernandez: «Négation et polarité: les métaphores de la quantité»: 74.
- (27) ينظر ملخص عن نظريته في: Israel, Michael: «Polarity Sensitivity as Lexical Semantics»: 619-666.
- (28) Israel, Michael: «The pragmatics of polarity»: 710.
- (29) Laurence, Horn: *A natural history of negation*: 400.
- (30) Israel, Michael: «Polarity sensitivity as lexical semantics»: 625.
- (31) ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، مادة [عد]: 4/ 29.
- (32) ينظر: **لسان العرب**، مادة [عدد]: 4/ 2832-2833.
- (33) الزبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادة [عدد]: 8/ 353.
- (34) الجرجاني، الشريف: **التعريفات**: 153. وينظر: **الكليات**: 640.
- (35) ينظر: ابن البناء المراكشي: **رفع الحجاب عن وجوه أعمال الحساب**: 208-209.
- (36) الأزهرى، خالد بن عبد الله: **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**: 2/ 446؛ وينظر: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**: 4/ 86-87.
- (37) النحاس، مصطفى: **العدد في اللغة**: 20.
- (38) ينظر: الزناد، الأزهر: **فصول في الدلالة ما بين المعجم والنحو**: 45.
- (39) **المرجع نفسه**: 52.
- (40) Rivara, René: *Le système de la comparaison: Sur la construction du sens dans les langues naturelles*: 27-28.
- (41) **المرجع نفسه**: 30-31.
- (42) التضمن (يترجمه كذلك البعض بمصطلح "اللزوم") بمعناه المنطقي علاقة منطقية تبين أن قضية ما تتضمن قضية أخرى (ينظر: وهبه، مراد: **المعجم الفلسفي**: 194). و"دلالة التضمن"، عند الأصوليين، هي أحد أوجه الدلالة اللفظية. وفي هذه الحالة فإن عدم صدق الدلالة التضمنية المستنبطة من القول يؤدي إلى عدم

صدق دلالاته المباشرة أو الصريحة؛ فما يصدق على الكل يجب أن يصدق على جميع أجزائه، والعكس صحيح. وهذا بخلاف الاستلزام implicature في الاصطلاح التداولي الذي يشتق من الدلالة المباشرة ولا يعتبر جزءاً من اللفظ أو التركيب.

(43) تفسير الكشاف: 285 / 2.

(44) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط: 79 / 5.

(45) الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن: 75 / 5.

(46) ابن عاشور، الطاهر: التحرير والتنوير: 278 / 10.

(47) Ducrot, Oswald, Anscombre, Jean-Claude: *L'argumentation dans la langue*: 106.

(48) Anscombre, Jean-Claude: «De l'argumentation dans la langue à la théorie des topoï»: 18.

(49) ينظر: تفسير الكشاف: 85 / 3.

(50) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 115 / 22.

(51) ينظر: لسان العرب، مادة [وزن]: 4828-4829.

(52) فصول في الدلالة ما بين المعجم والنحو: 47.

(53) ينظر: جمعة، علي: المكايل والموازن الشرعية: 19.

(54) ينظر: المعجم الوسيط، مادة [كال]: 837-838.

(55) فصول في الدلالة ما بين المعجم والنحو: 47.

(56) ينظر: فاخوري، محمود وخوام، صلاح الدين: موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية وما يعادلها بالمقادير الحديثة: الأطوال، المساحات، الأوزان، المكايل: 161-162.

(57) Vandiver, Whitney R.: «An Ontological Semantic Account of Relative Quantification in English»: 178.

(58) ينظر: جمعه، سيد يوسف: سيكولوجية اللغة والمرض العقلي: 33.

(59) Sapir, Edward: «Grading, A Study in Semantics»: 447.

(60) عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة: 1909 / 3. وينظر: صافي، محمود بن عبد الرحيم: الجدول في إعراب القرآن الكريم: 87/1؛ وينظر: الدرويش، محيي الدين: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 524 / 7.

(61) مغني اللبيب: 546 / 6.

(62) ينظر: القيسي: مشكل إعراب القرآن: 1 / 140 و 211، 2 / 66؛ الأصبهاني: إعراب القرآن: 246؛

العكبري: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 563؛ الدرويش، محيي الدين: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 524 / 7.

(63) معجم اللغة العربية المعاصرة: 1854 / 3.

(64) التفسير الكبير: 114 / 6.

(65) «Grading, A Study in Semantics»: 447-448.

(66) ينظر: أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي: 96.

(67) ينظر: يعقوب، إميل بديع: معجم الإعراب والإملاء: 219.

- (68) ينظر: لسان العرب، مادة [جدد]: 564 / 7.
- (69) المعري، أبو العلاء: شرح اللزوميات: 425 / 1.
- (70) البرقوقي، عبد الرحمن: شرح ديوان المتنبي: 389 / 4.
- (71) ديوان جمال الدين أبي عبد الله علي بن المقرب العيوني: 203.
- (72) الجاحظ، أبو عثمان: الحيوان: 157 / 7.
- (73) الأمدي، أبو القاسم: الموازنة بين أبي تمام والبحتري: 275 / 1.
- (74) الصفدي، صلاح الدين: أعيان العصر وأعوان النصر: 110 / 2.
- (75) ينظر: سيبويه، محمد بن عثمان: الكتاب: 117-118؛ ابن جني، أبو الفتح: الخصائص: 2 / 391؛ ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير): 218 / 1.
- (76) لسان العرب، مادة [جدد]: 564 / 7.
- (77) مجمع البيان في تفسير القرآن: 162 / 4.
- (78) ينظر: فصول في الدلالة ما بين المعجم والنحو: 69.
- (79) الزركشي: البرهان في علوم القرآن: 328 / 4.
- (80) التبيان في إعراب القرآن: 368 / 1.
- (81) ينظر: حسن، عباس: النحو الوافي: 4 / 577-578.
- (82) التحرير والتنوير: 117 / 4.
- (83) ينظر: السامرائي، فاضل صالح: معاني النحو: 296 / 2.
- (84) اختلف في نسبته. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 3 / 220-221.
- (85) نسبه أبو تمام لثروان ابن فزارة بن عبد يغوث العامري. ينظر: المرجع نفسه: 7 / 192.
- (86) شرح ديوان جرير: 17.
- (87) أفرد ابن هشام الأنصاري لهذه الأداة رسالة مستقلة نشرها السيوطي ضمن كتابه (الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق الجزء الرابع: أحمد مختار الشريف: 4 / 281-307)، وعنوانها "فوح الشذا بمسألة كذا"، وقد ذكر في مقدمتها أنها في الرد على رسالة لأبي حيان النحوي عنوانها "الشذا في أحكام كذا" وجدها لم توف الموضوع حقه.
- (88) ينظر: فياض، سليمان: النحو العصري: دليل مبسط لقواعد اللغة العربية: 238.
- (89) الكليات: 754.
- (90) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 4 / 297-303.
- (91) المرجع نفسه: 4 / 297.
- (92) لم يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه والأخفش (315هـ) حسب ابن هشام في: المرجع نفسه: 4 / 293، وأورده ابن مالك (672هـ) في كتابه: شرح التسهيل: 2 / 423.
- (93) حديث رقم: 2128، كتاب اللباس والزينة، في: صحيح مسلم: 3 / 1680.
- (94) ينظر: المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير: 4 / 208؛ الأمير الصنعاني: التنوير شرح الجامع الصغير: 6 / 611.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

(1) العربية والمترجمة

1. القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن نافع.
2. ابن البناء، أحمد بن محمد المراكشي: رفع الحجاب عن وجوه أعمال الحساب، تقديم ودراسة وتحقيق: محمد أبلان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرارز-فاس، 1994م.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، دون تاريخ.
4. ابن سيده، أبو الحسن علي: المخصص، تقديم: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ/1996م.
5. ابن عاشور، الطاهر: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
6. ابن عصفور، أبو الحسن علي: شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ/1999م.
7. ابن فارس، أبو الحسين أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.
8. ابن مالك، جمال الدين محمد: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م.
9. ابن معطي، أبو الحسين زين الدين: الفصول الخمسون، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، عيسى لباني الحلبي وشركاه، 1977م.
10. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م.
11. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، مجلس النشر العلمي، الكويت، 1999م.
12. أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م.
13. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2001م.
14. الأحمد نكري، عبد النبي: جامع العلوم الملقب بدستور العلماء في اصطلاحات العلوم والفنون، تهذيب وتصحيح: قطب الدين محمود الحيدر آبادي، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
15. الأزهر، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ/2000م.
16. الأصبهاني، قوام السنة: إعراب القرآن، تقديم وتوثيق وفهرسة: فائزة بنت عمر المؤيد، ناشر مجهول، الرياض، 1415هـ/1995م.

17. الأصفر، أحمد: «التكميم وتطبيق النماذج الرياضية في التحليل الاجتماعي: دراسة مشكلات العمل والتعليم بين الشباب نموذجاً»، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 26، عدد مزدوج 1 و 2، 2010م.
18. الأمدي، أبو القاسم: **الموازنة بين أبي تمام والبحثري**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، دون تاريخ.
19. أمغار، إبراهيم: «سلمية الأسوار بين التصورين المنطقي والتداولي»، **مجلة مدارات اللغة والأدب**، الجزائر، العدد الأول، أوت 2018.
20. الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل: **التنوير شرح الجامع الصغير**، دراسة وتحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، 1432هـ/2011م.
21. الأمين الطلبة، محمد سالم محمد: **الحجاج في البلاغة المعاصرة: بحث في بلاغة النقد المعاصر**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008.
22. أنود، ميخائيل: **معجم مصطلحات هيجل**، ترجمة وتقديم وتعليق: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.
23. الأوراعي، محمد: **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م.
24. باديس، نور الهدى: **بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة: بحث في الإيجاز والإطناب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
25. البرقوقي، عبد الرحمن: **شرح ديوان المتنبي**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ/1986م.
26. البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.
27. بنو هاشم، الحسين: **نظرية الحجاج عند شايبم بيرلمان**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2014م.
28. التهانوي، محمد علي: **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1996م.
29. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، 1387هـ/1968م.
30. الجرجاني، علي بن محمد الشريف: **التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م.
31. جمعة، سيد يوسف: **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي**، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 145، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 1990م.
32. جمعة، علي: **المكاييل والموازن الشرعية**، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، الطبعة الثانية، 1421هـ/2001م.
33. حسن، عباس: **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.
34. الحميري، نشوان بن سعيد: **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومظهر بن علي الإيراني، ويوسف بن محمد بن عبد الله، دار الفكر، دمشق، 1420هـ/1999م.

35. الدرويش، محيي الدين: إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، الطبعة السابعة، 1420هـ/1999م.
36. الرازي، فخر الدين: التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
37. الرازي، فخر الدين: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1401هـ/1981م.
38. الرازي، فخر الدين: شرح عيون الحكمة لابن سينا، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1415هـ.
39. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرون، مطبعة حكومة الكويت، 1403هـ/1983م.
40. الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دون تاريخ.
41. الزمخشري، جار الله: تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبته وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م.
42. الزناد، الأزهر: فصول في الدلالة ما بين المعجم والنحو، الدار العربية للعلوم ناشرون-بيروت، دار محمد علي الجامي للنشر-تونس، منشورات الاختلاف-الجزائر، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م.
43. الزناد، الأزهر: نظريات لسانية عرفنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م.
44. السامرائي، فاضل صالح: معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1423هـ/2003م.
45. ستيس، ولتر: فلسفة هيغل: المجلد الأول: المنطق وفلسفة الطبيعة، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت، الطبعة الثالثة، 2007م.
46. سعيد، جلال الدين: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004م.
47. سيبويه، محمد بن عثمان: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1988م.
48. السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان وغازي مختار طلبيمات وإبراهيم محمد عبد الله وأحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ/1987م.
49. صافي، محمود بن عبد الرحيم: الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الرابعة، 1418هـ.
50. الصاوي، محمد إسماعيل عبد الله: شرح ديوان جرير، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دون تاريخ.
51. الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دون تاريخ.

52. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك: **أعيان العصر وأعوان النصر**، تحقيق: علي أبو زيد ونبيل أبو عمشة ومحمد موعد ومحمود سالم محمد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م.
53. صولة، عبد الله: «**الحجاج**: أطره ومنطقاته من خلال "مصنف في الحجاج - الخطابة الجديدة" لبرلمان وتيتكاه»، ضمن: صمود، حمادي (إشراف): **أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم**، كلية الآداب، منوبة، تونس، 1998م.
54. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، دار المرتضى، بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ/2006م.
55. طه، عبد الرحمن: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998م.
56. الطويل، توفيق: **في تراثنا العربي الإسلامي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 87، مارس 1985م.
57. عثمان، صلاح وسماراندكه، فلورنن: **الفلسفة العربية من منظور نيوتروسوفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007م.
58. العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: سعد كُرَيْم الفقي، دار اليقين، المنصورة، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م.
59. العيوني، جمال الدين: **ديوان جمال الدين أبي عبد الله علي بن المقرب العيوني**، تصحيح: محمد بن إبراهيم بن جغيمان، مطبعة ديرساد بمبي، 1310هـ.
60. الغزالي، أبو حامد: **منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم**، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961م.
61. فاخوري، محمود وخوام، صلاح الدين: **موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية وما يعادلها بالمقادير الحديثة: الأطوال، المساحات، الأوزان، المكايل**، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2002م.
62. فياض، سليمان: **النحو العصري: دليل مبسط لقواعد اللغة العربية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995م.
63. القيسي، مكي بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ/1974م.
64. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى: **الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1419هـ/1998م.
65. مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1425هـ/2004م.
66. مختار عمر، أحمد: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م.
67. مسلم، ابن الحجاج القشيري: **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ/1991م.
68. المعري، أبو العلاء: **شرح اللزوميات**، تحقيق: سيدة حامد وزينب القوصي ومنير المدني ووفاء الأعصر، إشراف ومراجعة: حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م.

69. المناوي، زين الدين: **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1389هـ/1969م.
70. موران، إدغار: **تربية المستقبل: المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل**، ترجمة: عزيز لزرق ومنير الحجوجي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، منشورات اليونسكو، باريس، الطبعة الأولى، 2002م.
71. النحاس، مصطفى: **العدد في اللغة**، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م.
72. وهبه، مراد: **المعجم الفلسفي**، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007م.
73. يعقوب، إميل بديع: **معجم الإعراب والإملاء**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 1983م.

(2) الأجنبية

1. Anscombe, Jean-Claude: «De l'argumentation dans la langue à la théorie des topoï», *Revue québécoise de linguistique, (La Pragmatique)*, Volume 18, N° 1, Canada, 1989.
2. Caron, Jean: *Les régulations du discours: Psycholinguistique et pragmatique du langage*, Éd. PUF, 1^{ère} éd., avril 1983.
3. Davis, Wayne A.: *Implicature: intention, convention, and principle in the failure of Gricean theory*, Cambridge university press, 1998.
4. Ducrot, Oswald, Anscombe, Jean-Claude: *L'argumentation dans la langue*, Éd. Mardaga, Bruxelles, 2ème éd., 1983.
5. Grice, Paul: «Logique et conversation», in: *Communications*, Paris, N° 30, 1979.
6. Horn, Laurence: *A natural history of negation*, Center for the Study of Language and Information, USA, 2001.
7. Huang, Yan: *The Oxford Dictionary of Pragmatics*, Oxford University Press, 2012.
8. Israel, Michael: «Polarity Sensitivity as Lexical Semantics» in: *Linguistics and Philosophy*, U.S.A., Volume 19, Issue 6, December 1996.
9. Israel, Michael: «The pragmatics of polarity» in: Horn, Laurence & Ward, Gergory (Editor): *The handbook of pragmatics*, Blackwell publishing. USA, 2006.
10. Moeschler, Jacques, Reboul, Anne: *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, Éditions du Seuil, Paris, 1994.
11. Paricio, Francisco Hernandez: «Négation et polarité: les métaphores de la quantité», *Langages*, volume 40, N° 162, juin 2006.
12. Rivara, René: *Le système de la comparaison: Sur la construction du sens dans les langues naturelles*, Minuit, France, 1990.
13. Romero, Clara: «Pour une définition générale de l'intensité dans le langage», in: *Travaux de linguistique, (la scalarité: autant de moyens d'expression, autant d'effets de sens)*, vol. 54, no. 1, Belgique, 2007.
14. Sapir, Edward: «Grading, A Study in Semantics», in: *The collected works of Edward Sapir: 1. General linguistics*, edited by Pierre Swiggers, Mouton de Gruyter, Berlin-New York, 2008.
15. Vandiver, Whitney R.: «An Ontological Semantic Account of Relative Quantification in English», in: *Proceedings of the Twenty second Midwest Artificial Intelligence and Cognitive Science Conference*, edited by Sofia Visa, Atsushi Inoue & Anca Ralescu, Mouton de Gruyter, Omnipress – Madison, WISCONSIN, 2011.
16. Wielemans, Valerie: «Quantification et scalarité: le fonctionnement de tant/autant, que)», in: *Langue Française*, N° 165, janvier 2010.